الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.11*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة:

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تايلند**: مشروع قرار

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٦/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٥/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٠١/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وإلى قراراتها ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالسنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع و ٢١٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

16-17608 (A) 171116 181116

الرجاء إعادة استعمال الورق

الـذي قـررت فيـه أن تعلـن الفتـرة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقـد الأمـم المتحـدة لتوفيـر الطاقـة المستدامة للجميع،

وإذ تؤكـد مـن جديـد قرارَهـا ١/٧٠ المـؤرخ ٢٥ أيلول/سـبتمبر ٢٠١٥، المعنـون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، تركز على الناس وتفضي إلى التحـول، والتزامَهـا بالعمـل دون كلـل مـن أجـل تنفيـذ هـذه الخطـة بالكامـل بحلـول عام ٢٠٣٠، وإدراكَها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامَها بتحقيق التنميـة المسـتدامة بأبعادهـا الثلاثـة – الاقتصـادي والاجتمـاعي والبيئـي – علـى نحـو متـوازن ومتكامل، وبالبناء على الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

وإذ تعيد تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٣)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٤)]، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ١/٦٥.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] والوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة ”إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“[٧]، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالدول النامية غير الساحلية[٨]،

وإذ تأخذ في اعتبارها تماما اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٩]،

وإذ تعيد تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن توفيتُه حقَه من التأكيد، وإذ تسلّم بضرورة تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتجارة والتمويل المطرد على جميع المستويات،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة وتعزيز هذه المصادر يمكن أن يسهما بقدر كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أهمية التمكين للبلدان النامية باعتبار ذلك هو السبيل إلى استفادة الجميع عن طريق التعجيل بتوسيع نطاق توافر الطاقة المستدامة بتكلفة ميسورة في العالم أجمع،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن ٢,٧ بليون شخص في البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية، يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة وأن ١,٣ بليون شخص محرومون من إمكانية الحصول على الكهرباء، وأنه حتى لو توفرت خدمات الطاقة فلن يكون بمقدور الملايين من الفقراء دفع تكاليفها،

---

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٨) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد موارد مالية كافية ذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب، وضرورة نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط ميسرة وتفضيلية، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إتاحة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، واستخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تحيط علما بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، من قبيل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، التي يمكن أن تكمل أهداف ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة للجميع،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتي تيسر زيادة تبني جميع أشكال الطاقة المتجددة على نطاق واسع واستخدامها على نحو مستدام،

وإذ تؤكد ضرورة اتباع نهج متسق متكامل إزاء المسائل المتعلقة بالطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية للتنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أيضا أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع[١٠]، وتدعو إلى الإسراع بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية بصيغتها المحددة في خطة العمل العالمية للعقد، على النحو المبين في تقرير سابق للأمين العام عن الموضوع[١١]، وتحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة[١٢]؛

٢ - تحيط علما أيضا ببرنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وميزانيتها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتشجع الوكالة على مواصلة دعم أعضائها في تحقيق أهدافها المتعلقة بالطاقة المتجددة؛

---

(١٠) A/71/320.

(١١) انظر A/69/395، الفرع الثالث.

(١٢) A/71/220.

٣ - تشدد على أن تمكُّن الجميع من الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة يدعم القضاء على الفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على نحو ما هو مؤكد في الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة؛

٤ - تشدد أيضا على ضرورة مراعاة الاختلاف بين البلدان من حيث الواقع الذي تعيشه وقدراتها ومستويات تنميتها وضرورة احترام السياسات والأولويات الوطنية والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والقيود التي تواجهها في تحسين إمكانية الحصول على خدمات الطاقة؛

٥ - تؤكد ضرورة زيادة حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة العالمي ومعدل تحسين كفاءة الطاقة، بوصف ذلك إسهاما مهما في تأمين طرق حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، وتسلم بأن أنشطة البلدان فيما يتعلق بالمسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالطاقة يتم ترتيب أولوياتها وفقا للتحديات التي تواجه كل بلد وتبعا لقدراته والظروف التي يمر بها، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديه؛

٦ - تشدد على أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة وتعزيز التكنولوجيات الأنظف والموفرة للطاقة أمور مهمة للتنمية المستدامة، وتشدد أيضا على أهمية تعزيز حفظ الطاقة، واستحداث تكنولوجيات ومنتجات موفرة للطاقة، وإنشاء آليات فعالة لتحسين الكفاءة في استخدام الموارد؛

٧ - تشدد أيضا على ضرورة إنشاء نظام حديث ونظيف ومأمون للطاقة يتسم بانخفاض الانبعاثات الكربونية والكفاءة من أجل تعزيز الطاقة المستدامة؛

٨ - تؤكد أهمية إتاحة إمكانية الحصول على وسائل أنظف وأكفأ للطهي والتدفئة وتدعو إلى تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لتشجيع استخدام وسائل الطهي والتدفئة الأنظف والأكفأ في جميع البلدان، وخاصة في البلدان النامية؛

٩ - تشدد على أن بإمكان استخدام الطاقة المستدامة أن يسهم في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتلاحظ أن تغير المناخ يمكنه أيضا أن يهدد إمكانية الحصول على الطاقة والإمداد بها، وبخاصة فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة من قبيل الطاقة الكهرمائية، على سبيل المثال لا الحصر، وتسلم بأن زيادة انتشار الطاقة المتجددة هو أحد عناصر الإسهامات المحددة وطنيا لعديد من البلدان بموجب اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٩]، وتحث على تقديم دعم فعال في حينه للتنفيذ الكامل لتلك الإسهامات، حسب الاقتضاء؛

١٠ - ترحب بالتخفيضات الكبيرة التي طرأت على تكلفة الطاقة المتجددة، وتؤكد أن انتشار التكنولوجيات على نطاق كبير يحدث بنسب متفاوتة ويحتاج إلى وسائل تنفيذ كافية لتحقيق الإمكانات الكامنة في التكنولوجيات، كما يحتاج إلى ما هو ملائم من مبادرات السياسة العامة والاستثمارات على الصعيدين الوطني والدولي، وإلى أن تعمل الحكومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص؛

١١ - تكرر دعوتها جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة المعنية الثنائية والمتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية الإقليميتين إلى أن تتخذ المزيد من الإجراءات لتوفير موارد مالية لدعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة التي ثبتت جدواها، مشيرةً إلى الأثر المحفز الذي يمكن أن يحققه التمويل الميسر، مع الأخذ بعين الاعتبار على نحو تام هيكل التنمية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد على تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق انتشار وتطوير الطاقة المتجددة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٢ - تهيب بحكومات البلدان المتقدمة النمو اتخاذ مزيد من الإجراءات للتشجيع على نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضيلية، ونشر التكنولوجيات الجديدة والقائمة السليمة بيئيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا[١٣] وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]؛ وتؤكد أهمية إدماج الطاقة المستدامة المستدامة في آلية تيسير التكنولوجيا؛

١٣ - تشدد على الأثر المحفز الذي يحققه بناء القدرات والمساعدة التقنية في نشر الطاقة المستدامة، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لضمان تمكُّن حكومات البلدان النامية والأطراف المعنية صاحبة المصلحة من تخطيط مشاريع الطاقة المستدامة وتمويلها وتنفيذها ورصدها لزيادة تعزيز مؤسساتها وقدراتها الوطنية؛

١٤ - تشجع الحكومات على بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة مواتية وتطويرها على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛

١٥ - تسلم بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمكن أن يتحسنا من خلال - ويؤديا إلى تسريع - إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة ونشرها، وتهيب بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة زيادة البرامج

(١٣) القرار ٣١٣/٦٩.

التعليمية وبرامج بناء القدرات لصالح المرأة في ذلك القطاع، وتعزيز مشاركة المرأة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الطاقة، وتعميم منظور جنساني في تلك السياسات والبرامج؛

١٦ - تهيب بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول، سعيا لتحقيق التنمية المستدامة؛

١٧ - تدعو إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، لأن هذه الخدمات أساسية لدعم القضاء على الفقر، وصون كرامة الإنسان، ودعم نوعية الحياة والفرص الاقتصادية، ومكافحة عدم المساواة، وتعزيز الصحة والوقاية من الاعتلال والوفيات، وإتاحة إمكانية الحصول على التعليم ومياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والأمن الغذائي، والحد من مخاطر الكوارث ودعم القدرة على الصمود، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحد من الأثر البيئي، والإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين؛

١٨ - تدعو أيضا إلى إتاحة إمكانية حصول الجميع على الطاقة المستدامة وكفالة عدم إغفال أحد في هذا السياق، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في بيئات العمل الإنساني؛

١٩ - ترحب بزيادة الإضافات إلى قدرات الطاقة المتجددة، التي باتت الآن أكبر من تلك المتعلقة بمصادر الطاقة الأخرى، وبصافي الإسهام الإيجابي لمصادر الطاقة المتجددة من حيث إيجاد فرص العمل في قطاع الطاقة؛

٢٠ - تسلم بإحراز تقدم أبطأ في التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة خارج قطاع الكهرباء، وبالحاجة إلى تسريع وتيرة الجهود المبذولة في قطاع الصناعة، وفي قطاع على وجه الخصوص، في سياق تغير المناخ، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود وإيلاء المزيد من الاهتمام لهذين القطاعين، بوسائل منها مبادرات السياسة العامة والاستثمارات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التوسع في تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة التي يمكن أن تحد من الآثار البيئية السلبية، وخاصة في الأجل القريب؛

٢١ - تسلم أيضا بأن التقدم المحرز حاليا على الصعيد العالمي في تقليل كثافة الطاقة يقل كثيرا عن الوتيرة المطلوبة لمضاعفة المعدل العالمي لتحسن كفاءة الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠؛

٢٢ - تشجع على اعتماد لوائح ومعايير لأداء المباني، وزيادة استيعاب الطاقة المتجددة، ووضع علامات دالة على كفاءة استخدام الطاقة، وتعديل المباني القائمة وسياسات المشتريات العامة بشأن الطاقة، من جملة طرائق أخرى حسب الاقتضاء، فضلا عن إعطاء أولوية للشبكات الذكية للطاقة ونظم الطاقة المناطقية وخطط الطاقة المجتمعية لتحسين التآزر بين الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛

٢٣ - تدعو إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، بما في ذلك الجهود المبذولة على الصعيدين المحلي ودون الوطني، مع الاستفادة من التحكم المباشر لتلك الجهود الوطنية، حيثما اقتضى الأمر، في الهياكل الأساسية واللوائح المحلية، لتعزيز استيعاب تلك الخدمات في قطاعات الاستعمال النهائي، مثل المباني السكنية والتجارية والصناعية وقطاعات الصناعة والنقل والنفايات والصرف الصحي؛

٢٤ - تشجع الحكومات، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات المعنية الأخرى، على أن تستخدم في استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة نهجا متكاملا في تخطيط الموارد وإدارتها، يعامل خيارات الطاقة على أنها قائمة في سياق قطاعات مترابطة من قبيل المياه ونوعية الهواء والأغذية وغيرها، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

٢٥ - تشجع الأمين العام على يقوم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بمواصلة الجهود الرامية إلى التشجيع على تعبئة الموارد المالية والمساعدة التقنية المستقرتين والقابلتين للتنبؤ بها من أجل الطاقة المستدامة، وتعزيز فعالية وتنسيق الأموال الدولية واستخدامها بشكل كامل في التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات محددة بشأن تعزيز التنسيق بين الوكالات، بوسائل منها الترتيبات القائمة حاليا، ضمن تقريره المقدم عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين؛

٢٦ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، في حدود ولاية وموارد كل منها، على كفالة عدم إغفال أي بلد في تنفيذ هذا القرار؛

٢٧ - تسلم بأن الحوار العالمي بشأن الطاقة ما زال يشوبه التجزؤ إلى حد كبير وتقرر النظر في خيارات حكومية دولية، آخذة في اعتبارها الولايات المسندة إلى المنظمات القائمة، لتنسيق الجهود الرامية إلى ضمان الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة على الصعيد العالمي بطريقة فعالة وشاملة للجميع، ولتيسير المتابعة الفعالة والاستعراض الدوري لتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة وما له من روابط متبادلة، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا شاملا يستهدف، في جملة أمور، تعزيز الدعم المؤسسي المقدم بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة، ضمن تقريره المقدم عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين؛

٢٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، تقريرا عن الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع والأنشطة المتصلة به داخل منظومة الأمم المتحدة لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين؛

٢٩ - تهيب بالأمين العام أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والممارسات المستدامة المتصلة بذلك في جميع مرافق الأمم المتحدة في أنحاء العالم كافة؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بندا فرعيا بعنوان ''ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة''.